١٠٠ باص نقل داخلي يومياً لتأمين المواطنين حتى موعد الإفطار

٧٥ ألف مواطن يستخدمون النقل الداخلي العام يومياً

مدير عام الشركة لـ«الوطن»: عودة كميات المازوت لوضعها الطبيعي

فادي بك الشريف

لم تزل حتى الآن الطمأنات الرسمية غير مكتملة حول واقع عودة الطلبات من المحروقات لما كانت عليه سابقاً في مختلف المحافظات المحافظات، وسط مطالبات بضرورة وجود تحسن على صعيد توافر المادة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة ومتابعة تزويد السرافيس وباصات النقل الداخلي بالكميات اللازم لتخديم المواطنين خلال هذا الشهر الفضيل.

وفي حديث خاص لـ«الوطن»، كشف مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق محمد أبو أرشيد عن عودة الكميات من المازوت لوضعها الطبيعي بما يتراوح بين الـ١٠ آلاف إلى ١٢ ألف ليتر من المادة يومياً، مقارنة مع الفترة القليلة الماضية التي انخفضت فيها الكمية إلى الـ٤ آلاف ليتر، ما أدى لخروج عدد من الباصات عن الخدمة للقيام بدورها الملموس على أكمل وجه.

وبين أبو أرشيد وجود تحسن بواقع المادة خلال الوقت الراهن وذلك قبيل بداية شهر رمضان، معتبراً أن الأمور أصبحت جيدة حالياً.

وبين المدير العام استنفار الشركة بجميع باصاتها وكوادرها لتأمين خدمة النقل المطلوبة للمواطنين، مؤكداً جهوزية الشركة لتخديم المواطنين بواقع ١٠٠ باص يومياً على مختلف الخطوط في دمشق وريفها.

وأضاف: مستعدون للتعامل مع أي ازدحام، ولاسيما مع وجود لجنة مكلفة من إدارة الشركة تقوم بإرسال الباصات إلى أماكن الازدحامات، مثل البرامكة – جسر الرئيس– المواساة– كراج البولمان، وذلك بالتنسيق مع عمليات «المرور» وعضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في دمشق.

وأكد مدير عام الشركة أن شهر رمضان يشكل كثافة وضغطاً على الخطوط ولاسيما في الفترة الممتدة بين العصر والمغرب قبيل موعد أذان الإفطار، الأمر الذي يتطلب وجود تخديم ملحوظ للمواطنين خلال فترات الذروة لتأمين نقل المواطنين، مشيراً إلى وجود شركات النقل الخاصة كرديف لشركة النقل الداخلي بواقع ٢٥٠ باصاً.

وطمأن أبو أرشيد المواطنين بتأمين الباصات من دون أي انقطاع وذلك حتى ساعات الإفطار، متوهاً بجهود العاملين في الشركة.

وتوقع أن نشهد بعد النصف الثاني من رمضان حركة أكبر للمواطنين بعد فترة الإفطار وذلك قبيل فترة الأعياد، مضيفاً: إن الشركة وضعت ضمن اعتبارها تأمين خدمة النقل بعد الساعة التاسعة مساءً لعدد من الخطوط التي تشهد حركة أكثر من غيرها، مثل (باب توما– دمر)، ومنوها باتخاذ جميع الإجراءات بمناسبة شهر رمضان المبارك.

ولفت المدير إلى متابعة الشركة بشكل يومي لتخديم المناطق المزدحمة مثل المعضمية وجديدة عرطوز، حيث يتم تسيير باصات نقل داخلي إليها من المناطق والخطوط الأقل كثافة.

كما أشار إلى أن باصات الشركة تغطي ٥٠ خطاً، تقوم بواجبها لتأمين نقل المواطنين، بما في ذلك وجود عدد من الباصات للقيام بعدة مهام.

وذكر أبو أرشيد أن الشركة تغطي ريف دمشق بواقع ٦٠ بالمئة مقابل ٤٠ بالمئة للعاصمة، وخاصة أن المساحة الجغرافية كبيرة لريف دمشق، معتبراً أن هذا واجب على الشركة لتخديم دمشق وريفها بأعداد مواطنين تتراوح بين الـ٧٥ ألفاً بشكل وسطي يومياً.

ومتابعة لما نشرته «الوطن» لتأخر تعيين مدير مالي «آمر صرف» لثمن المحروقات، بسبب وجود ١٥ موظفاً قيد التحقيق من ضمنهم المدير، أكد أبو أرشيد أنه تم تعيين مدير مالي جديد، وبالتالي تمت معالجة موضوع التأخر في التوقيع على الكميات المسلمة من مخصصات المازوت للشركة العامة للنقل الداخلي.

ويشار إلى تركيب أجهزة «جي بي إس» الـ١٤٣٣ باصاً على نفقة المحافظة، إضافة إلى التشدد على السائقين بتعليمات المرور على صعيد إغلاق الأبواب في أثناء المسير ونظافة الباص وقطع التذكرة والتقيد بالمواقف الرسمية وعدم التلاسن مع المواطنين، على أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

مدير الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»: الجمعيات الخيرية تنشط في رمضان في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

ضمن مبادرات شهر رمضان المبارك التي أطلقتها السيدة الأولى أسماء الأسد، والتي تعكس صورة نموذجية لتعزيز قيم التعاضد الإنساني والتكافل الاجتماعي، أطلقت جمعيات خيرية عديدة في حماة بإشراف الشؤون الاجتماعية والعمل وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمحافظة، حملات دعم للأسر الفقيرة وذوي الشهداء والجرحى، منذ بداية شهر رمضان المبارك، بتقديم وجبات إفطار وسحور لتخفيف أعباء الشهر الفضيل عن الفئات المستهدفة.

وبيّن مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بحماة كامل رمضان لـ«الوطن»، أنه منذ بداية شهر رمضان المبارك عملت جمعيات «الأمل لحماية الأحداث بحماة، وفريق نبض الوطن التطوعي، والمعين الإنسانية في سلحب، وجاد في عين الكروم، وزاد الخير في مصياف، والحوراء في سلمية، ومورك بريف حماة الشمالي المحرر»، على تقديم وجبات إفطار وسحور للأسر الفقيرة المسجلة لديها والجديدة التي تواصلت معها في رمضان، وكذلك لذوي الشهداء والجرحى، بمعدل نحو ١٠٠٠ وجبة يومياً.

وأوضح رمضان أن تلك الجمعيات تعمل وفق خطة عمل ممنهجة وقاعدة بيانات بإشراف المديرية وبالتنسيق مع المحافظة التي تدعمها بالمحروقات اللازمة لطهو الطعام وتوزيع الوجبات للأسر الفقيرة والمحتاجة والمتعففة بمواعيد دقيقة كل يوم.

ومن جانبه بيّن رئيس الجمعية الخيرية في مدينة مورك بريف محافظة حماة الشمالي عبد العزيز حمادة لـ«الوطن»، أنه وضمن مبادرة «شارك بالخير» تعمل الجمعية على توزيع السلال الغذائية ووجبات إفطار وسحور لتلبي مختلف احتياجات الأسر الأكثر احتياجاً وذوي الشهداء والجرحى.

وذكر أن الجمعية وبعد تعافي المدينة من الإرهاب، أعادت عملها أوائل شهر رمضان المبارك في العام الماضي، وفق خطط وبرامج تستجيب للاحتياجات التي أوجدتها ظروف الحرب الإرهابية على وطننا الحبيب، إلى جانب تفعيل وتنشيط المشاريع الأسرية الصغيرة.

ولفت إلى أهمية دعم الأمانة السورية للتنمية وذوي الأيادي البيضاء وأهل الخير لعمل الجمعية، مشيراً إلى أن هناك مساعي لإنشاء مركز طبي وذلك بعد التبرع بمقسم أرض بمساحة ٢٥٠٠ م٢، وكذلك بعدد من أجهزة غسيل الكلى من ذوي الأيادي البيضاء في المغترب.

وأعرب عن أمله أن تساعد الأمانة السورية للتنمية في إنجاز هذا المركز النوعي الذي سيخدم نحو ٣٠٠ ألف نسمة في مورك وعدد من بلدات وقرى ريف محافظة حماة الشمالي.

ولفت نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية خالد العلوش إلى رعاية الجمعية عدداً من طلاب العلم، ممن تقف ظروفهم المادية حائلاً دون إتمام تعليمهم، وذلك عبر تنظيم دورات تعليمية مجانية لطلبة التعليم الأساسي والثانوي.

وبيّنت المتطوعة ميساء إبراهيم أن المتطوعين والعاملين في الجمعية يعملون يومياً على توضيب المواد الغذائية والوجبات تمهيداً لتوزيعها من قبل فرق التوزيع، وذلك بموجب بطاقة منظمة لكل عائلة مسجلة بالجمعية، إلى جانب مطبخ يحضر وجبات لإفطار الصائمين يومياً وفق قوائم اسمية محددة.

وأشادت قدور بالفعاليات المجتمعية والاقتصادية في المدينة، التي عبرت عن تضامنها مع الأسر الفقيرة والمحتاجة بأبهى صور التضامن في هذا الشهر المبارك، بتبرعها للجمعية بمستلزمات عملها والمواد الغذائية، لتستطيع تغطية حاجة أكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والضعيفة في شهر الصوم المبارك.

من جانبها بيّنت رئيسة جمعية الحوارء الخيرية في سلمية نبال قدور، أن تبرعات ذوي الأيادي البيضاء تنظيم دورات تعليمية مجانية لطلبة التعليم الأساسي والثانوي.

وبيّنت المتطوعة ميساء إبراهيم أن المتطوعين والعاملين في الجمعية يعملون يومياً على توضيب المواد الغذائية والوجبات تمهيداً لتوزيعها من قبل فرق التوزيع، وذلك بموجب بطاقة منظمة لكل عائلة مسجلة بالجمعية، إلى جانب مطبخ يحضر وجبات لإفطار الصائمين يومياً وفق قوائم اسمية محددة.

وأشادت قدور بالفعاليات المجتمعية والاقتصادية في المدينة، التي عبرت عن تضامنها مع الأسر الفقيرة والمحتاجة بأبهى صور التضامن في هذا الشهر المبارك، بتبرعها للجمعية بمستلزمات عملها والمواد الغذائية، لتستطيع تغطية حاجة أكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والضعيفة في شهر الصوم المبارك.

عضو مجلس محافظة لـ«الوطن»: الصرافات شبه بالية

مطالب بالعودة إلى معتمدي الرواتب

حمزة: أنا ضد القروض الاستهلاكية لأنها تزيد التضخم

السويداء - عبير صيموعة

رغم إعلان الإدارة العامة للمصارف عن منظومة عمل جديدة ضمن فروع مصارفها والتي من المفترض أن تبسط وتسهل عملية السحب وحصول الموظفين على رواتبهم إلا أن الطوابير التي تصطف بالعشرات أمام تلك الصرافات تثبت عكس التصريحات.

«الوطن» تلقت العديد من الشكاوى من الأهالي حول آلية عمل الصرافات واضطرارهم لإعادة الطلب لأكثر من مرة واستغراق كل عملية محاولة السحب من ١٠ دقائق حتى ١٥ دقيقة فضلاً عن تلقي العديد من الرسائل عن تعذر إتمام عملية السحب الأمر الذي أدى (وحسبما أكدوا) إلى إرهاقهم وضياع وقتهم، وطالبوا بإصلاح آلية العمل تلك أو إعادتهم إلى معتمدي الرواتب ضمن مؤسساتهم لأن كابوس استلام الراتب بات يطاردهم بداية كل شهر.

بدوره رئيس مجلس إدارة فرع نقابة المهن المالية والمحاسبة في السويداء وعضو مجلس المحافظة طارق حمزة أكد أن وضع منظومة المصارف وخاصة الصرافات الآلية ليس بخير لأن المنظومة المعمول بها حالياً منظومة شبه بالية ولا تؤدي النتائج المطلوبة والتي أدت بدورها إلى تأخير الموظفين وأصحاب الرواتب وإيجاد الطوابير أمام تلك الصرافات نتيجة الخلل في الربط المعلوماتي بين المصارف وبين الإدارة العامة.

ولفت إلى أن أي نقص أو خلل بسيط في عمل الصراف على سبيل المثال عدم وجود رول ورق داخلي يؤدي إلى عدم إتمام عملية السحب ليحصل المواطن على رسالة تؤكد تعذر تقديم الخدمة حتى إن كانت الصرافات مزودة بالمبالغ المطلوبة ما يؤدي إلى خروج الصراف عن الخدمة تضاف إليها مشكلات الاتصال بين الصرافات والإدارة العامة، مشيراً إلى أن النظام الذي يتم العمل به لم يتم وفق نظام حضاري يرتكز على بني تحتية صحيحة الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة النظر بهذه المنظومة وتشخيص المشكلات التي تواجهها ومعالجتها أو إعادة المواطنين إلى استلام الرواتب من المعتمدين لمنح إذلالهم في الحصول على رواتبهم نتيجة اضطرارهم للعودة إلى الصرافات لأكثر من مرة.

وأكد حمزة أنه تمت المطالبة بنقاط بيع تتوزع على المؤسسات الكبيرة ليتم عبرها تسليم الرواتب مثل الصحة والخدمات والمياه والكهرباء وتمت الموافقة على تلك النقاط إلا أن الإدارة العامة رفضت توزيعها على المؤسسات ليتم توزيعها على المصارف ما أدى إلى نقل الطوابير من أمام الصرافات إلى المصارف وزاد من ضغط العمل ضمن المصارف وعرقل الكثير من الخدمات المقدمة للزبائن من المودعين وأصحاب الحسابات الجارية وأصحاب القروض.

وأشار إلى أن أنظمة عمل المصارف ينتابها الروتين والبيروقراطية مثل نظام منح القروض الذي تحتاج معاملاته إلى أوراق وثبوتيات ومراسلات ووقت يتجاوز أربعة أو خمسة شهور ما ينعكس سلباً على المقترض بسبب عدم ثبات سعر الصرف الذي يؤدي إلى تفاوت كبير بين الأسعار في الخطة الموضوعة لشراء المعدات والآلات والأسعار التي تصل إليها تلك التجهيزات حين الموافقة على منح القرض.

وأكد أنه لابد من تبسيط الإجراءات ومنح صلاحيات لمديري فروع المصارف بمنح القروض حتى ٢٠٠ مليون ليرة أي من دون الحاجة إلى استعلام مركزي (مصرف سورية المركزي) ورفع سقف الاستعلام المعمول به حالياً والذي لا يتجاوز حالياً الـ١٠ ملايين بما يتوافق مع التضخم النقدي الحالي.

وأضاف: إنه ضمن الواقع الحالي إن كنا نريد تشجيع المستثمرين وتحقيق الإنتاج الذي من خلاله نستطيع أن نحصل على القطع الأجنبي لتثبيت سعر صرف الليرة السورية ونرفع القوة الشرائية لدخل المواطن نحتاج إلى دعم المشروعات الإنتاجية دعماً مطلقاً برفع سقوف الإقراض للمنشآت الصناعية والتجارية الضخمة لمبالغ تتجاوز المليارات لأنها منشآت إنتاجية.

وأكد حمزة أنه كمختص مالي ضد القروض الاستهلاكية وقروض الإنفاق لأنها تزيد من الأعباء ومن التضخم النقدي ولا تخلق أي نتيجة، مؤيداً أن تكون القروض الإنتاجية بسقوف عالية لأنها تخلق فرص عمل ونوعاً من الاكتفاء الذاتي وتوفر صادرات إلى الخارج، مشيراً إلى ضرورة رفع سقف القروض التجارية والمهنية العلمية في المصرف التجاري حيث إن السقف الحالي لا يتعدى ٥٠ مليوناً لأن هذه القروض باتت غير مجدية ضمن الظروف الحالية وتقلبات الأسعار.

وأشار إلى ضرورة دعم قروض القطاع الزراعي، موضحاً أنه بناء على توصية اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة وهو عضو فيها كانت هناك استجابة من رئيس الحكومة حيث صدر قرار بأن تكون قروض العزاقات والجرارات ضمن سياسة دعم الفائدة أي إن الحكومة تتحمل ٧ بالمئة من صندوق دعم الفائدة للفلاح حسب معدلات فوائد القروض لدى المصارف على أن يتحمل الأخوة الفلاحون الباقي وهو قرار إيجابي لدعم التنمية الزراعية.